(١)

مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية

د. أيمن يوسف
أ. مهند مصطفى

مدخل

يهدف هذا الفصل من تقرير «مدار» الاستراتيجي إلى استعراض المؤشرات الجديدة والمهمة في سياسة إسرائيل الخارجية خلال العام ٢٠٠٨ وتفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي. ويقف الفصل عند أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية وأولوياتها، ويرصد أدوات تحقيقها في ظل الأحداث والتطورات المتسارعة التي مرت بها المنطقة والعالم ككل في العام المنصرم. ويركز الفصل على القراءات الإسرائيلية المختلفة، السياسية منها والأكاديمية، لمحددات السياسة الإسرائيلية في إدارتها لعلاقاتها الدولية والإقليمية، وأسلوب المساومات، وتبادل المصالح، وفرض الرؤى السياسية، واستغلال التناقضات الداخلية، التي تمتاز بها السياسة الإسرائيلية في أبعادها الإستراتيجية والأمنية. وسيتم التطرق للعلاقات الإسرائيلية الخارجية تبعا للترتيب التالي:

العلاقة مع الجانب الفلسطيني: ستتم دراسة وتحليل السياسة الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين في ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، حيث أن إسرائيل استغلت، أسوأ استغلال، حالة الانقسام هذه للدخول من جهة في مفاوضات غير جدية مع السلطة الفلسطينية، ومن جهة أخرى العمل على ترتيبات التهدئة مع حماس في غزة على أساس التهدئة مقابل الخدمات الإنسانية. كما يتعرض هذا الفصل لنهاية التهدئة، وبدء الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على غزة نهاية العام ٢٠٠٨، واستمرت حتى أواسط الشهر الأول من العام ٢٠٠٩، وكيف هدفت من وراء ذلك إلى إضعاف السلطة في الضفة الغربية من خلال جولات تفاوض غير منتجة ومواصلة سياسات الاستيطان والاجتياحات وعرقلة خطط السلطة الأمنية، وإضعاف حماس في غزة من خلال التصعيد العسكري والحصار المستمر على القطاع، لتتذرع في نهاية الأمر بعدم وجود شريك فلسطيني فاعل وقادر على فرض سيطرته الفعلية على الأرض.

العلاقة مع الدول العربية (سورية، لبنان، مصر): استطاعت إسرائيل أن تفتح قنوات اتصال غير مباشرة مع السوريين من خلال البوابة التركية، حيث أهلت علاقة تركيا الايجابية مع كل من سورية وإسرائيل القيام بدور الوسيط. وقد استشرف التقرير مستقبل المفاوضات مع سورية في ظل الانتخابات الإسرائيلية الجديدة وتغيير الإدارة الأميركية. وارتباطاً مع المتغير السوري، وبعد انضمام حزب الله إلى مؤسسات الدولة اللبنانية بلورت إسرائيل إستراتيجية تعاملها مع لبنان على أساس اعتبارها دولة معادية. كما وصف الفصل العلاقة المصرية- الإسرائيلية على ضوء الدور المصري في التوصل إلى تهدئة في قطاع غزة، ولاحقا الجهود المصرية المبذولة لوقف حرب إسرائيل على غزة وموقفها اتجاه هذه الحرب.

العلاقة مع الولايات المتحدة: اتسمت العلاقة مع الولايات المتحدة باستمرارية الدعم الأميركي لإسرائيل خاصة العسكري والاقتصادي والسياسي، واحتفظت الولايات المتحدة بمكانتها شريكاً تجارياً ثانياً لإسرائيل بعد الاتحاد الأوروبي. وفي كل المناقشات الإسرائيلية مع واشنطن، كان الملف النووي الإيراني حاضراً بقوة لا سيما بعد انتهاء فترة بوش، وتدشين رئاسة أوباما التي تمتاز نظرتها للملف النووي الإيراني بالتمسك بضرورة استنفاد كل الخيارات السياسية والدبلوماسية المتاحة. أما بالنسبة للمتغير الفلسطيني وحضوره في علاقة إسرائيل بأميركا، فهناك تخوف إسرائيلي من المبعوث الرئاسي الأميركي الجديد للشرق الأوسط، جون ميتشل الذي يقترن اسمه بـ«تقرير ميتشل» الذي قيم الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ حيث انتقد الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وأوصى بضرورة وقف جميع النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بما فيها ما يسمى احتياجات النمو «الطبيعي».

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: استمرت الشراكة الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، بالتحديد في جزئية رفع مستوى التنسيق السياسي بين الطرفين في قضايا مرتبطة بعملية السلام، والإرهاب، وتبادل المعلومات، ومستقبل القضية الفلسطينية، بالرغم من المعارضة الشعبية في أوساط الرأي العام الأوروبي المناهض لإسرائيل وسياساتها التصعيدية في غزة، وفي ظل زيادة وتيرة الزيارات الشعبية والتضامنية الأوروبية للأراضي الفلسطينية. وسجل الاتحاد الأوروبي في مرات عديدة معارضته للاستيطان واصراره على حل الدولتين ومطالبته برفع الحصار عن القطاع.

العلاقة مع روسيا: يتناول التقرير علاقة إسرائيل بروسيا في العام ٢٠٠٨ بعد صعود الرئيس دميتري مدفيديف إلى السلطة خلفا للرئيس بوتين، وفي ظل تصاعد اهتمامات روسيا بمنطقة الشرق الأوسط وتجدد دورها فيه، وارتباطها بعلاقات وثيقة بدول معادية لإسرائيل، وتحديداً إيران وسورية. وقد اكتنف هذه العلاقة بعض التأزم أثناء الحرب الجورجية- الروسية في الصيف الماضي، وبروز قضية التسليح الإسرائيلي لجورجيا، يضاف إلى ذلك عدم تجاوب روسيا مع الجهد الإسرائيلي لمحاصرة إيران واحتواء طموحاتها النووية، خاصة أن روسيا هي من يصدر لإيران متطلبات مفاعل بوشهر.

العلاقة مع تركيا: بالرغم من الملاسنات والمناوشات الإعلامية بين سياسيين إسرائيليين وأتراك في خضم حرب إسرائيل على غزة، إلا أن العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين استمرت في التعمق والتقدم، خاصة أن تركيا تعد جسر إسرائيل للعالم الإسلامي الرحب، وتلعب دور الوسيط الأساسي مع السوريين.

العلاقة مع الهند والصين: واصلت إسرائيل تعزيز شراكتها الاقتصادية والإستراتيجية مع عملاقي آسيا (الهند والصين) إيمانا منها بأن النظام الدولي مستقبلاً سيشهد حضوراً مميزاً لكلا الدولتين، سياسياً واستراتيجيا واقتصاديا، حيث تعد كل من الهند والصين أسواقاً ناشئة ضخمة، وتتمتع بنسبة نمو اقتصادي عالية. تشترك إسرائيل مع الهند، بحسب الرؤية الإسرائيلية، في محاربة ما يسمى بالإرهاب ومعاداة الأصولية الإسلامية، وتتشارك معها في علاقات اقتصادية وعسكرية متينة. أما فيما يخص العلاقة مع الصين فما زالت علاقة إسرائيل بهذا البلد الضخم تتأثر بشكل مباشر بالعامل الأميركي، والقيود المفروضة أميركيا على إسرائيل لعدم بيع تقنيات عسكرية متطورة للصين خوفا من إرباك ميزان القوى في شرق آسيا لمصلحة الصين. لكن مع قدوم «إدارة أوباما» واستمرار تأثر العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية، يمكن أن ينعكس ذلك إيجابا على العلاقة الإسرائيلية – الصينية.

العلاقة مع الجانب الفلسطيني

مفاوضات غير مجدية، وتغيير واقع على الأرض

تواصلت جولات التفاوض بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨ دون تحقيق أية نتائج جدية رغم ادعاء إيهود أولمرت أنه «تم تحقيق تقدم في القضايا المهمة، ولكن ليس في كل المواضيع».

وجرت هذه المفاوضات على مستوى لقاءات قمة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وإيهود أولمرت. وعلى مستوى وفد تفاوض فلسطيني يرأسه أحمد قريع (ابوعلاء) وإسرائيلي ترأسه تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية على هدي الإعلان الصادر عن مؤتمر أنابوليس الذي عقد في أواخر العام ٢٠٠٧.

وسعت إسرائيل خلال المفاوضات إلى التوصل إلى إعلان مبادئ يضم الخطوط الرئيسة للتسوية النهائية ويتحول إلى اتفاق رف يتم تنفيذه في المستقبل مع استثناء أو تأجيل بحث قضايا القدس واللاجئين[1].

وقد أعلن الجانب الفلسطيني بوضوح وعدة مرات رفضه لأي اتفاق جزئي أو انتقالي أو تأجيل واستثناء بحث أية قضية من قضايا الوضع النهائي. وأصر على التوصل إلى اتفاق كامل يعالج جميع القضايا.

وهدفت إسرائيل من خلال المفاوضات إلى اتفاق يعني الموافقة على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إلى إسرائيل. وقال أولمرت أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن فإنه سيسعى إلى سن قانون بمنح تعويضات للمستوطنين الذين يرغبون في مغادرة المستوطنات التي سيتم تفكيكها، والتي سيتم تجميد أعمال البناء فيها مع مواصلة البناء في الكتل الاستيطانية الكبرى.

وفي الشهور الأخيرة من حكمه، واصل اولمرت طرح أفكار تفاوضية تتجنب معالجة قضيتي القدس واللاجئين، وفقدت محاولاته أهميتها بسبب ضعف موقفه نتيجة تفكك ائتلافه الحكومي وقضايا الفساد التي تلاحقه، كما أن تسيبي ليفني وايهود باراك كانا حريصين على إعلان عدم التزامهما بما يطرحه اولمرت من أفكار، وبأنه لا يملك صلاحية تؤهله للتفاوض.

ولاستغلال حالة الانقسام الفلسطيني والتذرع بمسائل الأمن فإن إسرائيل أصرت في المفاوضات وفي مؤتمر أنابوليس

على أنها لن تنفذ أي شيء يتم الاتفاق عليه قبل استكمال تنفيذ جميع الالتزامات الفلسطينية الخاصة بالأمن والواردة في خارطة الطريق.

وفي المقابل فإن إسرائيل واصلت تجاهل تنفيذ الالتزامات المطالبة بها وفق خارطة الطريق، والتي تتضمن وقف الاستيطان وإخلاء البؤر الاستيطانية وإزالة حواجز وفتح المؤسسات المغلقة في القدس.

ورغم الزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس إلى المنطقة، ووجود جنرال أميركي لمتابعة تنفيذ الجانبين لالتزاماتهما وفق خارطة الطريق فإن الحكومة الإسرائيلية واصلت تنفيذ حملة استيطانية واسعة، ولم تقم بإخلاء النقاط الاستيطانية، ولم تقم بإزالة حواجز أساسية في الضفة الغربية. كما أنها عمدت إلى وضع العراقيل أمام نجاح الخطة الأمنية الفلسطينية لفرض القانون والنظام في الضفة الغربية.

ونشرت الحكومة الإسرائيلية منذ انقضاء مؤتمر أنابوليس عطاءات ومناقصات لبناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات الضفة الغربية وخاصة في منطقة القدس، منها عطاءات لبناء ٤٢٨ وحدة سكنية في مستوطنة هارحوماه (جبل ابوغنيم) و ٧٦٠ وحدة في بسغات زئيف و ٤٤٠ في شرق تالبيوت و ٢٢٨ في بينار عليت و ٥٢ في الكانا، و ٤٨ في أرئيل و ٤٠٠ في مستوطنة نفي يعقوب[٢].

وفي الخلاصة فإن تجربة المفاوضات خلال العام ٢٠٠٨ أوضحت أن الحكومة الإسرائيلية ليست مستعدة لتقديم ما يتلاءم ومتطلبات تسوية نهائية يقبل بها الجانب الفلسطيني، كما أظهرت محاولة إسرائيلية حثيثة لمواصلة خلق حقائق على الأرض عبر الاستيطان لرسم الحدود النهائية لإسرائيل مع الدولة الفلسطينية المستقبلية، بحيث تضم الكتل الاستيطانية الكبرى إليها وتسيطر على مصادر المياه في الضفة، وتصبح الدولة الفلسطينية مجرد كانتونات متناثرة تفتقد لتواصل جغرافي وديمغرافي حقيقي.

وكانت الخلافات بين أطراف الائتلاف الإسرائيلي الحاكم تؤثر على الموقف التفاوضي الإسرائيلي، وبعد انسحاب حزبي «شاس» و «إسرائيل بيتنا» منه، فإن الخلافات كانت واضحة بين أولمرت وباراك وليفني حول مقاربة الملف التفاوضي الفلسطيني، دون أن يعني هذا وجود فوارق جوهرية بين مواقفهم. وجاء طرح شرط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية قبيل مؤتمر أنابوليس، وهو ما رفضه الفلسطينيون بشكل قاطع، في إطار المزايدات السياسية بين أطراف الائتلاف الحكومي، إذ جرى سحبه من التداول بعد ذلك، على طاولة المفاوضات، على الأقل.

ولم يؤثر الرفض الإسرائيلي لتنفيذ التزامات خارطة الطريق على قوة العلاقة مع واشنطن، ولم تقم إدارة بوش بممارسة أي ضغط حقيقي على الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ التزامات خارطة الطريق.

التهدئة في غزة والعدوان عليها

تم التوصل إلى تهدئة بين حماس وإسرائيل برعاية مصرية، وتم البدء بالعمل فيها في ١٩-٦-٢٠٠٨. واعتبرت مخرجا سياسياً مقبولاً للطرفين في ظل استعصاء الحسم العسكري. وبحسب الرؤية الإسرائيلية كانت حماس بحاجة إلى التهدئة لفرض سيطرتها بشكل كامل على قطاع غزة، ولإعادة بناء منظومة الصواريخ، وترسانة السلاح التي

تمتلكها، استعداداً لمعركة مستقبلية، أما إسرائيليا فقد كان على التهدئة أن تلبي الشروط التالية:

- أن تنطبق على كل الفصائل المقاتلة في غزة وليس على حماس فقط.
- أن تسري في قطاع غزة فقط، بينما تستمر إسرائيل في عملياتها في الضفة.
- منع حماس قدر الإمكان من استغلال التهدئة لإعادة بناء قدراتها وترتيب خططها لمرحلة ما بعد التهدئة.
- أن لا تقود إجراءات التهدئة إلى ترتيبات لقبول حماس في ظل هدف إسرائيلي معلن بإضعافها [٣].

أعلنت حماس في ١٨-١٢-٢٠٠٨ عن عدم رغبتها تجديد التهدئة بشروطها السابقة مما كان يعني نظرياً اللجوء إلى العنف والمواجهة، وهو ما حصل بالفعل، حيث شنت إسرائيل عملية «الرصاص المصبوب» التي تهدف، بحسب أولمرت، إلى تحسين الوضع الأمني لسكان جنوب إسرائيل، فيما اعتبر باراك هدفها خلق تغيير جذري لمنع إطلاق الصواريخ من غزة على مناطق الجنوب الإسرائيلي. فيما لم تعول الدوائر الإسرائيلية الكثير على الحملة للتخلص كلياً من حكم حماس..

كانت حصيلة اليوم الأول من العدوان ثقيلة على الفلسطينيين حيث سقط أكثر من ٣٠٠ قتيل في عملية قصف جوي مكثف اشتركت فيها ٦٠ طائرة أف ١٦. وحاولت إسرائيل في اليوم الأول الضغط على حماس من خلال ضبط توازن الرعب لصالحها، وإضعافها حتى تصبح أكثر ليونة في تعاطيها مع نسخة جديدة من التهدئة المتبادلة مع إسرائيل[٤]. واعتبر باراك أن الهدف من عملية غزة إنزال ضربة قاصمة بحماس، وتغيير الأوضاع الأمنية في جنوب إسرائيل، ومنع قيام جنوب لبنان ثان هناك يكون ملاذا للصوراريخ والكاتيوشا والمقاتلين.

العلاقة مع سورية

شهد العام ٢٠٠٨ تطوراً مهماً في العلاقات السورية الإسرائيلية تجلى في إجراء مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين بوساطة تركية. وأعلن الطرفان في أيار ٢٠٠٨ عن فتح مفاوضات غير مباشرة للتوصل إلى اتفاق، يهدف إلى الوصول لسلام شامل، وفيما أعلنت سورية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت تعهد بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، فأن إسرائيل لم تؤكد ولم تنف من طرفها هذا التصريح[٥].

وبحسب الرواية الإسرائيلية، بدأ تجديد المفاوضات على المسار السوري في أعقاب زيارة أولمرت إلى تركيا في شباط ٢٠٠٧، إلا أن الجهود التركية تعثرت بعد توتر الأجواء الأمنية على الحدود الشمالية الإسرائيلية، وقصف موقع سوري، قيل أنه معد لبناء مفاعل نووي، في أيلول ٢٠٠٧، واغتيال القائد العسكري في حزب الله عماد مغنية في دمشق في شباط ٢٠٠٨، والظروف الغامضة التي أحاطت بمقتل محمد سليمان المستشار العسكري للرئيس الأسد في آب ٢٠٠٨ في مدينة طرطوس، غيرا أن الطرف التركي كان مصمماً على الوساطة، حيث تم تجديد الاتصال والتفاوض غير المباشر في أيار ٢٠٠٨.

وفي الواحد والعشرين من أيار، أعلن أولمرت في خطاب له في الكنيست عن فتح قناة تفاوض مع سورية، وقد اتهم اولمرت داخليا بأنه يستغل ذلك لصرف الأنظار عن قضية الفساد التي فتحت ضده في الشرطة، في شهر نيسان ٢٠٠٨[٦].

وكانت إحدى القضايا العالقة في هذه المفاوضات، تتمثل بموضوع ترسيم الحدود بين الدولتين، وفيما إذا كان يجب اعتماد هذا الترسيم على خط الحدود الدولية من العام ١٩٢٣ الذي رسم بين فرنسا وبريطانيا أم إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ويرفض الجانب الإسرائيلي أيضا مسألة التنازل عن السيطرة عن شواطئ بحيرة طبريا، فإسرائيل مستعدة للتنازل عن قضايا حدودية، ولكنها غير مستعدة للتنازل عن هذا الموضوع لما فيه من أهمية عملية ورمزية، إضافة إلى اعتبارات إسرائيلية مرتبطة بقضية المياه ومستقبل العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً في سياق نقص المياه وحروب المياه المرتقبة[٧].

باختصار، يمكن إيجاز ايجابيات التفاوض مع سورية ومن المنظور الإسرائيلي بما يلي:

١. ستوفر المفاوضات فرصة تحييد سورية من دائرة المواجهة مع إسرائيل وإبعادها عن التحالف مع إيران.
٢. ستهيئ معاهدة سلام مع سورية الأجواء لاتفاقية أخرى مع لبنان.
٣. سيسهم السلام مع سورية في تطبيع شامل مع الدول العربية والإسلامية.
٤. سيدفع السلام مع سورية إلى هرولة فلسطينية في التفاوض مع الإسرائيليين.

وفي الحديث عن تسوية نقطة الخلاف حول الحدود بين الطرفين، أعلنت إسرائيل أنها لن تمانع التوجه إلى حكم ثالث موضوعي ليحكم في هذا الشأن، حيث تعتقد إسرائيل انه وبخلاف الوضع مع الفلسطينيين، ستظهر في هذه الحالة كدولة تحترم القانون الدولي، وكمن تفضل تدخل حكم ثالث بدل شن حرب على منطقة ضيقة يدور خلاف عليها بين الطرفين. وترى إسرائيل أن الحكم الثالث سيكون ايجابيا لإسرائيل من منطلقات عدة: حل الخلاف المركزي بين الطرفين، وتعزيز الآمال في ترسيم الحدود بما يتلاءم والمصلحة الإسرائيلية في منطقة بحيرة طبريا، وكسب نقاط دولية على الساحة العالمية. إن التخوف الإسرائيلي الوحيد الكامن في التوجه إلى حكم ثالث أو الموافقة عليه هو «تدويل» الصراع مع سورية، والتخوف من توجهات قد تكون ضد إسرائيل[٨]. ويمكن لقوى دولية وإقليمية مثل الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا أن تلعب أدواراً مهمة في هذا السياق.

وقد برزت خلال العام ٢٠٠٨ انعكاسات الهجوم الإسرائيلي على موقع سوري يعتقد إسرائيليا أنه مفاعل نووي في طور البناء، ففي شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ قدمت المنظمة الدولية للطاقة الذرية تقريرها المفصل عن فحص الموقع الذي قصف، وقد ادعى التقرير أنه موقع كان يحمل بين جنباته مفاعلاً نووياً طور البناء، وهذا حسب أحد الكتاب الإسرائيليين يعزز من الدور الإسرائيلي في المنطقة، حيث إن ضرب هذا الموقع منع سورية، أو على الأقل، أعاق انضمام سورية إلى الدول ذات الإمكانيات النووية[٩].

ولم تسهم المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين في تقدم حقيقي يسمح بالانتقال إلى المفاوضات المباشرة. وقد أشارت تصريحات سياسيين إسرائيليين إلى رغبة إسرائيلية في الانتقال إلى المفاوضات المباشرة، بينما كانت سورية تتحفظ على هذا التقدم لسببين: الأول أنها تريد الحفاظ على الدور التركي، مع إمكانية جذب الأميركيين ليكونوا رعاة لعملية التفاوض السورية- الإسرائيلية، وخاصة أن سورية تستطيع أن تساوم الأميركيين حول قضايا أخرى، بما فيها لبنان والعراق والملف الفلسطيني ومحكمة الحريري. وثانياً أنها تريد التزاماً إسرائيلياً بما اتفق عليه في السابق كشرط

للتقدم في المفاوضات، خاصة اعتراف الحكومة الإسرائيلية صراحة بوديعة اسحق رابين كأساس سياسي وقانوني متين لحل كل القضايا الثنائية، بما فيها قضية الانسحاب من الجولان وطبيعة السلام المرتقب بين الطرفين.

وكانت إسرائيل تطمح إلى الانتقال إلى المفاوضات المباشرة مع سورية، لكي يحسن أولمرت من موقعه السياسي بعد الحرب على لبنان[١٠]. كما كانت تطمح للدخول في علاقات تطبيعية مع سورية قبل التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام بين البلدين، وما سينتج عن ذلك من إشارات يمكن أن تستغلها إسرائيل لإرسالها إلى دول عربية أخرى.

وهنالك في الساحة السياسية الإسرائيلية من يعارض تجديد التفاوض مع سورية لاعتقادهم أن التحالف الاستراتيجي بين سورية وإيران وحزب الله أصبح جزءاً لا يتجزأ من هوية سورية، لدرجة أن تبعيتها لهذا التحالف أصبحت راسخة بشكل يصعب الفكاك منه حتى بعد توقيع اتفاق سلام مع سورية[١١].

كما يضيف المعارضون لتجديد المفاوضات الادعاء أن سورية غير معنية بالوصول إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، وإنما بتجديد المفاوضات فقط، وذلك لتكسر عزلتها الدولية، ولفتح قنوات اتصال جديدة مع الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

أما المؤيدون لاستمرار التفاوض، فقد أشاروا إلى أن المصلحة الإسرائيلية تقتضي بدء التفاوض مع سورية، خاصة بعد الفشل الإسرائيلي في لبنان، لدرجة أن البعض وصف الموقف الإسرائيلي في هذا الصدد «بالمأزق الاستراتيجي» الذي يمكن الخروج منه من خلال التفاوض على المسار السوري، وإبعاد سورية عن التحالف الاستراتيجي مع إيران وحزب الله[١٢].

ويؤيد هذا التوجه في إسرائيل كل من وزير الدفاع أيهود باراك، ورئيس هيئة الأركان غابي اشكنازي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية عاموس يدلين، ويضيفون انه بسبب التوتر المرشح للتصعيد بين إيران وإسرائيل، فان هنالك حاجة لتحييد سورية من خلال تجديد التفاوض معها. فحسب تقرير أعدته الاستخبارات الإسرائيلية فان الخطر الذي يحدق بإسرائيل في العام ٢٠٠٨ سيكون التحالف العسكري بين إيران وسورية وحزب الله وحماس، حيث إن هذا التحالف الذي يسمى «قوى المقاومة والممانعة» كما جاء في التقرير، يمكن أن يضرب إسرائيل بشكل منظم ومنسجم كرد فعل على ضرب إسرائيل للمفاعلات النووية الإيرانية[١٣].

ويبدو مستقبل التفاوض مع سورية غير واضح، أولاً لان هذا المسار قد انقطع بعد العدوان الإسرائيلي على غزة وتوتر العلاقات مع تركيا في أعقابها، وثانياً لان الساسة في إسرائيل يتخوفون من الوصول إلى صيغة نهائية للاتفاق مع سورية، لعلمهم أن غالبية الجمهور الإسرائيلي عارض الانسحاب الكامل من الجولان[١٤]. كما أن الحكومة الإسرائيلية تحتاج حسب قانون ضم الجولان إلى غالبية ٦١ عضو كنيست لإلغاء قانون الضم، وهو ما لم يكن متوفراً لاولمرت في للكنيست، وثالثا لان الولايات المتحدة رغم سكوتها عن التفاوض الإسرائيلي السوري غير المباشر، فان إدارة بوش كانت تفضل حل المسار الفلسطيني على أساس حل الدولتين، وعدم تضييع الجهود على المسار السوري، بهدف دفع سورية لتعاون أكثر مع الأميركيين في لبنان والعراق وإيران.

تفهم إسرائيل أن علاقتها مع سورية ليست علاقة سلام أو مواجهة، وقد تعزز هذا التوجه خلال العام ٢٠٠٨

إثر الموافقة السورية على تجديد التفاوض غير المباشر بالرغم من قصف الطائرات الإسرائيلية موقعاً سوريا ، حيث تتجاذب هذه العلاقة نقاط توتر وانفراج مختلفة على محور الحرب أو السلم، إسرائيل لم تكن معنية في العام ٢٠٠٨ بمواجهة مع سورية، وربما أن كل جولات التفاوض كانت تهدف إلى التحضير للحرب على غزة، إذا حللنا الأمور بأثر رجعي، حيث كان أولمرت يعرف بأنه كرئيس حكومة يخضع لتحقيقات جنائية وقضايا فساد بالإضافة إلى توصيات لجنة فينوغراد غير قادر جماهيريا على التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية، وخصوصاً إذا تضمن هذا الاتفاق انسحاباً إسرائيلياً إلى حدود الرابع من حزيران، فضلاً عن الفسيفساء الائتلافي الإسرائيلي غير المتجانس، والتجاذبات بين أطراف الحكومة. كما أن هناك مصالح إستراتيجية إسرائيلية تكمن في معاهدة سلام دائم مع السوريين، لأن السلام مع سورية سيمهد الطريق إلى مشروع إقليمي شرق أوسطي يبدأ من إسرائيل، مروراً بسورية وتركيا، وانتهاء بأوروبا.

وقد لخص أحد الخبراء الإسرائيليين الموقف الإسرائيلي من التفاوض مع سورية قائلا: «هنالك مصلحة إسرائيلية كبيرة في تجديد التفاوض مع سورية، بهدف تقليل حدة التوتر الأمني في الشمال، ولضرب التحالف المؤيد لإيران، ولكن بسبب التحفظ الأميركي، وغياب الضغط الدولي، وضعف أولمرت والمعارضة الداخلية للانسحاب من الجولان، فان الآمال للتوصل إلى تسوية سلمية في القريب، ضئيلة، وتجديد التفاوض بين سورية وإسرائيل يخدم كلاً منهما في تحسين مكانتهما الإستراتيجية على المدى القريب، مع إبقاء الباب مفتوحا لكل تسوية إلى أن تسمح بذلك الظروف السياسية الداخلية والدولية»[١٥].

وكعامل مرتبط بالمعادلة الإستراتيجية السورية- الإسرائيلية، تحدد القيادة العسكرية في إسرائيل محددات العلاقة مع لبنان على ضوء التطورات مع حزب الله، وفي مقابلة أجراها قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي غادي ايزنكوت، قال: إن على إسرائيل أن تحدد علاقتها مع حزب الله من خلال «نظرية الضاحية»، وحسب هذه النظرية فان كل قرية لبنانية يتم إطلاق النار منها باتجاه إسرائيل سوف يكون مصيرها كمصير الضاحية، لأن هذه القرية لن تكون بالنسبة لإسرائيل مواقع مدنية بل مواقع عسكرية، ويضيف أن السياسة القديمة لإسرائيل في «صيد الراجمات الصاروخية» يجب أن تتوقف والتركيز على تدفيع القرى اللبنانية ثمناً باهظاً في حالة إطلاق صواريخ على إسرائيل منها. تهدف هذه السياسة المعلنة تجاه حزب الله إلى تعزيز قوة الردع الإسرائيلية لمنع الحزب من اتخاذ أية خطوات مستقبلية اتجاه إسرائيل، وهي نفس إستراتيجية الأرض المحروقة التي لجأت لها إسرائيل في غزو لبنان في العام ١٩٨٢ وحرب غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩[١٦].

تعترف إسرائيل أن قوة حزب الله قد تحسنت كثيرا في العام ٢٠٠٨، ويشير غيورا ايلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق إلى أنها تحسنت على أربعة محاور: ارتفع عدد الصواريخ التي يملكها حزب الله بمعدلات كبيرة جداً، مما يمكنه من الاستمرار في القتال الطويل في أية حرب مستقبلية، ومدى الصواريخ، حيث إن عدد الصواريخ ذات المدى المتوسط والبعيد قد ازداد، وهذا يمكن الحزب من ضرب إسرائيل حتى لو قامت إسرائيل باحتلال المنطقة الممتدة من الحدود إلى نهر الليطاني، كما بدأ حزب الله ببناء قواعده تحت الأرض في المناطق السكنية، أما المحور الرابع فيتعلق بتصميم حزب الله على الحصول على صواريخ مضادة للطائرات، مما سيقيد حرية الحركة والمناورة لسلاح الجو الإسرائيلي، خاصة أن أحد عوامل تفوق إسرائيل تكمن في الجو والقدرة على تدمير مواقع عسكرية ومدنية بوساطة الطائرات[١٧].

العلاقة مع مصر

تأثرت العلاقات الإسرائيلية المصرية في العام ٢٠٠٨ بشكل مباشر بالأوضاع في قطاع غزة. وتعترف إسرائيل بالدور المصري في تحريك الأمور على المحور الفلسطيني وبالقدرة على التوسط مع حماس. وقد زار مسؤولون إسرائيليون كبار مصر مرات عديدة، للتنسيق معها في الشأن الفلسطيني عموما، وفي موضوع غزة خصوصاً، وتصرح إسرائيل الرسمية أن العلاقات مع مصر فيها العديد من المصالح المشتركة التي تدفع نحو تعزيزها، وخصوصا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، أو بقوة حماس في غزة.

وعلى الرغم من هذه التصريحات فقد كانت **قضية الأنفاق** على الحدود المصرية مع قطاع غزة، وبالتحديد بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، **نقطة اشتباك إعلامي وسياسي بين المصريين والإسرائيليين**، وقد استمرت هذه المناوشات في العام٢٠٠٨، حتى أن يوفال ديسكين رئيس المخابرات الإسرائيلية اتهم المصريين بغض الطرف عن هذه الأنفاق، مضيفا أن المجموعات الفلسطينية المختلفة تستخدم هذه الأنفاق لتهريب السلاح والكاتيوشا والصواريخ المضادة للدبابات. فيما اتهم يوفال ستينتز، النائب في حزب الليكود مصر علانية بالسماح لحماس بتهريب ٢٠٠٠٠ بندقية، ٦٠٠٠ صاروخ مضاد للدبابات، و١٠٠ طن من المتفجرات، وبناء على هذه الاتهامات كتب ستينتز رسالة إلى أعضاء في الكونغرس الأميركي يطلب فيها منهم وقف كل أشكال الدعم المقدم لمصر، وخاصة العسكري منه.[١٨]

وتعتبر اميلي لنداو[١٩]، أن أحداث غزة الأخيرة، وحرب إسرائيل على حماس هناك، والقلق المصري من زيادة وتيرة قوة حركة حماس، دفعت مصر فعلا لتكثيف جهود الوساطة بين حماس وإسرائيل لوقف إطلاق النار في غزة، لا سيما في ظل زيادة الضغوط الشعبية العربية، والضغوط الإعلامية، وزيادة تحركات الإخوان المسلمين في مصر وغيرها من البلدان العربية لمضايقة النظام المصري وإحراجه أمام شعبه وأمام العالمين العربي والإسلامي.

ويبدو من هذا التحليل أن عملية الوساطة تخدم المصالح المصرية بشكل كبير، لأنها تؤسس لدور مصري إقليمي محوري لا سيما أن قطاع غزة محاذ لها جغرافيا واستراتيجيا، وفي ظل دور تركي منافس يحاول أن يؤسس لعلاقة وثيقة مع أطراف الصراع (إسرائيل والسلطة وحماس)، ومن المعروف أن تركيا زادت من تأثيرها الإقليمي على جبهة العلاقة السورية- المصرية، والوساطة التركية غير المعلنة لتخفيف حدة الخلاف الإيراني مع أوروبا وأميركا. ويبدو أن انتقادات إسرائيل وحماس لمصر خلال المواجهة دفع مصر لتكثيف جهود الوساطة بهدف سدّ الطريق أمام دول وقوى أخرى مثل إيران وقطر، حاولت أن تضعف من الدور المصري في حديقته الخلفية.[٢٠]

العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية

دخلت مجموعة من العوامل والمتغيرات على معادلة العلاقة الأميركية- الإسرائيلية في ظل زيارة بوش لإسرائيل في منتصف أيار من العام ٢٠٠٨، ومن هذه العوامل:

١. تقرير وكالة المخابرات الأميركية الذي بين أن إيران ليست الآن في وضع مناسب يؤهلها لامتلاك قدرات نووية يمكن أن تفضي إلى استخدامات عسكرية.

٢. بعد أسبوعين من نشر التقرير، قامت الصين بتوقيع اتفاقية حول تطوير قطاع الطاقة في إيران، بينما سارعت روسيا بإرسال كمية من الوقود النووي لمفاعل بوشهر الإيراني.
٣. الضغوط الأميركية المتصاعدة على إسرائيل لدفعها إلى توقيع اتفاق سلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية.
٤. تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية في العالم في ضوء الصعوبات التي تواجهها في العراق وأفغانستان.

لا يزال **الملف النووي الإيراني موضوعا أساسيا ومركزيا يشغل بال السياسة الخارجية الإسرائيلية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية**، وقد كان النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي يركز على محاولة احتواء البرنامج النووي الإيراني دوليا، ونزع الشرعية عن الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية، وقد جاء تقرير المخابرات الأميركية في كانون الأول عام ٢٠٠٧ متناقضاً مع الجهود الإسرائيلية في التحذير من الخطر الإيراني[٢١].

فقد شدد التقرير على أن إيران توقفت عن تطوير سلاح نووي منذ العام ٢٠٠٣، وجاء هذا التقرير أيضا منسجماً مع مواقف كل من الصين وروسيا اللتين قللتا دائماً من الخطر الإيراني. وقد أحرج هذا التقرير الموقف الإسرائيلي الذي بادر إلى التأكيد مراراً وتكراراً على أنه ليس دقيقاً، ولا يحمل معطيات صحيحة عن الخطر النووي الإيراني. وكان التخوف الإسرائيلي أن يؤدي هذا التقرير إلى فتح حوار بين إيران والولايات المتحدة الأميركية وخصوصاً بعد أن تأكد استبعاد أميركا الخيار العسكري في تلك الفترة بسبب الأوضاع في العراق وأفغانستان، وبسبب قرب انتهاء ولاية الرئيس بوش[٢٢].

وبالرغم من هذا التقرير إلا أن الولايات المتحدة استطاعت في آذار ٢٠٠٨ أن تقر مشروعاً ثالثاً في مجلس الأمن لتعزيز العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وقد لقي هذا القرار الترحيب في إسرائيل.

وجاء انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، ليطوي صفحة حقبة بوش التي تميزت بانحياز كامل لإسرائيل، وبالرغم من تصريحات أوباما بأنه ملتزم بأمن إسرائيل، وملتزم بإسرائيل كدولة يهودية، إلا أن هناك **تخوفاً إسرائيلياً من الإدارة الجديدة ينبع من كونها لن تضع قضية الشرق الأوسط، وخصوصاً الملف الإيراني، على رأس سلم أولوياتها**، وخصوصاً في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعهد أوباما بمواجهتها، وبعد تصريحه بأن الساحة الساخنة بالنسبة له هي الساحة الأفغانية، وقد أبدت جهات إسرائيلية تخوفها من تصريحات الرئيس الجديد بان السياسية الخارجية الأميركية ستتغير في المنطقة، وأن إدارته تفضل الحوار لحل أزمات الشرق الأوسط، وليس المواجهة كالإدارة السابقة، سيما إن كانت أميركا بحاجة إلى دور إيراني ايجابي لمساعدة الأميركيين في العراق وأفغانستان.

وبالرغم من الصمت الذي أبدته القيادة الإسرائيلية فيما يتعلق بالانتخابات الأميركية وترحيبها بانتخاب أي رئيس أميركي، إلا أن الكثيرين من الصحافيين والخبراء، أشاروا بشكل واضح إلى أن جون ماكين المرشح الجمهوري هو أفضل لإسرائيل، وخصوصاً في ظل تفاقم الملف النووي الإيراني، حيث تفضل إسرائيل رئيساً أميركياً يحسم هذا الملف سريعاً، لا أن يماطل فيه من خلال المفاوضات، أو تأجيله من خلال الحوار، أو أن يضعه في قاع اهتماماته وأولوياته الإستراتيجية في ضوء تفاقم الأزمة المالية العالمية[٢٣].

وكان الخلاف واضحاً بين قادة اليهود في أميركا حول الموقف من أوباما على الرغم من أن يهود أميركا صوتوا في غالبيتهم للمرشح الديمقراطي، فالقادة اليهود المركزيون في أميركا كانوا متخوفين من فكرة "التغيير" التي طرحها أوباما خلال الحملة الانتخابية، فقد صرح، ملكولم هونلاين، رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في أميركا (يضم المؤتمر ٥٠ منظمة يهودية مركزية في أميركا) خلال اجتماع المؤتمر في القدس، إن التغيير الذي يتحدث عنه أوباما سوف يضر بإسرائيل، بالرغم من أنه لا يوضح ماذا يقصد بالتغيير، ولكنه أشار إلى أنه غير متخوف من شخص أوباما وعلاقته مع إسرائيل واليهود، فهو ملتزم بأمن إسرائيل، وأشار إلى أن مكانة إسرائيل في أوساط الجمهور الأميركي وصلت إلى ذروتها في هذه الفترة، إلا أنه أكد على أن استطلاعات للرأي التي قامت بها المنظمات اليهودية تشير إلى بداية تململ في الرأي العام الأميركي في هذا الخصوص، وشدد مثلا على أن أوباما كان قد هاجم هيلاري كلينتون خلال الحملة الانتخابية بسبب دعمها لإدراج الحرس الثوري الإيراني في قائمة المنظمات الإرهابية[٢٤].

في تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية حول أدائها للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تجاه الولايات المتحدة الأميركية في العهد الجديد، حددت إسرائيل لنفسها الأهداف الخمسة التالية[٢٥]:

١. تدعيم العلاقات الخاصة مع الإدارة الجديدة، وتحسين التعاون الاستراتيجي والاستخباري.
٢. بناء جدول عمل سياسي مشترك، من خلال صياغة رؤية لإدارة منطقة الشرق الأوسط، وتحديد المصالح والأهداف المشتركة.
٣. تنسيق الجهود لحل المسألة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.
٤. التنسيق وتحديد أساليب العمل في المسألة الإيرانية.
٥. الحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل في مواجهة القوى والدول المحورية في المنطقة.

كانت إحدى القضايا التي بدأت تلعب دوراً في العلاقات الأميركية الإسرائيلية هي التوجه الأميركي الجديد في عهد أوباما إلى فتح قناة حوار مع إيران لمعالجة قضية ملفها النووي، حيث تعتقد إسرائيل أن هذا التوجه لن يجدي نفعاً، وإنما هنالك حاجة إلى استمرار الضغط الدولي على إيران، وتعزيزه وإبقاء الخيار العسكري مفتوحاً إذا فشل الضغط في علاج هذا الملف عبر الوسائل الدبلوماسية.

ويشير خبراء إسرائيليون إلى أن **فتح قناة حوار وتفاوض مع إيران يحمل معه مخاطر وآمالاً لإسرائيل في الوقت** نفسه، فالمخاطر تنبع من الخوف بأن مثل هذا التوجه الأميركي والمعارضة الإسرائيلية سوف يؤديان إلى توتر في العلاقات بين الطرفين، كما أن اتفاقاً أميركياً إيرانياً للسماح لإيران بتخصيب كمية معينة من اليورانيوم على أرضها سوف يعطي شرعية للمشروع النووي الإيراني. أما الآمال فتكمن في فشل الحوار مع إيران، وهذا ما تتوقعه إسرائيل، الأمر الذي يعطي شرعية لموقفها المناهض للمشروع الإيراني، وسوف يحفز الإدارة الأميركية الجديدة، ويدفعها لتجنيد تحالف كبير لتعزيز الضغط على إيران، وربما التوصل إلى موافقة لعملية عسكرية واسعة وقاصمة ضد المنشآت النووية الإيرانية[٢٦]. وقد وصف أحد الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين سياسة الرئيس أوباما تجاه الملف النووي الإيراني بأنها سياسة تتسم بالتخبط، وغياب الحسم[٢٧].

بالنسبة للملف الفلسطيني، فهناك خبراء يعتقدون أنه بالرغم من التزام أوباما بأمن إسرائيل ويهوديتها، إلا أن **تعيينه جورج ميتشل مبعوثاً للشرق الأوسط، يؤكد على أن الإدارة الجديدة تملك رؤية متزنة للصراع**، وان ميتشل سوف يطالب إسرائيل بتعهدات لن تستطع رفضها، ما سيوتر العلاقة مع الإدارة الجديدة، وخصوصاً بعد تشكيل حكومة يمينية في إسرائيل بزعامة نتنياهو وشراكة ليبرمان[٢٨]. ويعتبر جورج **ميتشل شخصية "صعبة" بالنسبة لإسرائيل**، فهو دبلوماسي ذو شأن دولي ، وله مصداقية في حل وإدارة صراعات دولية، مثل الصراع في شمال ايرلندا، وتذكر إسرائيل لميتشل "تقرير ميتشل" الذي فحص أسباب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول ٢٠٠٠ حيث قام بتحميل الطرفين مسؤولية اندلاعها، وتعامل معهما بشكل متزن، وطالب إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، وهو التقرير الذي جاء مخالفاً للرواية الإسرائيلية الرسمية بأن الفلسطينيين والرئيس عرفات يتحملون وحدهم مسؤولية اندلاع الانتفاضة.

وقد صرح ميتشل بعيد تعيينه مندوباً خاصاً بأنه لا يوجد صراع لا يمكن حله، وسيحاول الاستفادة من تجربته في التعامل مع الصراع في ايرلندا الشمالية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويعتقد خبراء إسرائيليون أن كون الثلاثة (أوباما، ميتشل وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية) ذوو ثقافة حقوقية، سوف ينعكس أيضا على تعاطيهم مع الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وسوف يشددون أكثر وأكثر على حل الدولتين. ويبقى التخوف الإسرائيلي من تحول في سياسة أوباما واستعداده للحوار مع حماس أيضا خاصة بعد بروز مؤشرات ومتغيرات، ربما تدعم هذا الاتجاه[٢٩].

إن **تشكيل الحكومة الإسرائيلية** الجديدة التي ترفض الاعتراف بمبدأ حل الدولتين لشعبين، الذي تلتزمه الإدارات الأميركية **سوف يزيد من حدة التوتر بين البلدين لا سيما وأن رؤية الإدارة الأميركية الجديدة لحل الصراع تختلف عن رؤية الحكومة الإسرائيلية اليمينية المستقبلية التي تركز حسب رؤية نتنياهو الجديدة على السلام الاقتصادي**.

ويشير خبراء إسرائيليون إلى أن الطاقم الاستشاري الذي عينه أوباما في إدارته الجديدة، (ما عدا قلة مثل دينيس روس)، هم مستشارون ليبراليون يهمهم موضوع حقوق الإنسان، والتعاون الدولي، ويرى هؤلاء أن عناد إسرائيل هو أحد أسباب التأزم في الشرق الأوسط، وان حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ضمن معايير واضحة هو في حقيقته مصلحة أميركية، يضاف إلى ذلك أسلوب أوباما المتوازن في عرض عملية السلام في الشرق الأوسط، وعدم دعمه العلني للسياسات الإسرائيلية لبناء جدار الفصل[٣٠].

ويقول محللون إسرائيليون أن التوتر الكامن بين إسرائيل والإدارة الجديدة، سيأتي بسبب التصريحات المتزنة للإدارة الجديدة حول منطقة الشرق الأوسط عموماً، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي خصوصاً، ويعتبرون هذا الاتزان غريباً عن المشهد السياسي الأميركي، ويستشهدون بعدم تأييد أوباما للجدار الفاصل الذي اعتبره دليلاً آخر لإهمال الإدارة القديمة للعملية السياسية والسلمية، وقد استعمل أوباما مصطلح دائرة العنف الإسرائيلية الفلسطينية مكان المعادلة الأميركية المعروفة، "عنف فلسطيني ورد فعل إسرائيلي"، ويستحضرون انتقاد أوباما للرئيس كلينتون بسبب تأييده غير المشروط لإسرائيل بعد فشل مؤتمر كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، ويتوصل الخبير الإسرائيلي روني بارط على ضوء ذلك أن أوباما يتفهم الحقوق الفلسطينية أكثر من تفهمه للأمن الإسرائيلي[٣١].

وبالنسبة لأحداث غزة الأخيرة، فقد عبر أوباما عن قلقه الشديد والعميق منها، ومن الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وحماس، حيث وعد بتوسيع دائرة خياراته السياسية بعد استلامه للإدارة الجديدة في ٢٠-١-٢٠٠٩. وقد أظهر أوباما في أكثر من مناسبة دعمه لمفهوم السلام الشامل، تكون إيران وسورية جزءاً منه، مع بقاء أمن إسرائيل المحدد المهم لكل التحركات الأميركية في المنطقة مشدداً على أهمية المضي قدما بحل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. .

أخيرا يمكن الذكر في سياق العلاقة الإسرائيلية- الأميركية أن استطلاعات الرأي العام بين اليهود الأميركيين أظهرت أن ما يقارب ٦٩٪ منهم يعارض بشدة سياسة إسرائيل في توسيع المستوطنات لأنها تقتل إمكانية إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، مما يعرض يهودية إسرائيل للخطر في المنظورين المتوسط والبعيد، في حين يؤيد ما يقارب ٧٠٪ منهم أن تقوم الإدارة الأميركية بدور موضوعي ومحايد بين أطراف الصراع. بلغة أخرى يقع أغلب اليهود الأميركيين أو نسبة كبيرة منهم في دائرة المؤيد لحل الدولتين للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وهذا يخلق بدوره إشكاليات إضافية لحكومة نتنياهو الرافضة لفكرة حل الدولتين[٣٢].

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

شهد العام ٢٠٠٨ تقدماً في العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وتعميقاً لها على كل المستويات، السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. ففي تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية حول تقييم السياسة الخارجية للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ اتجاه الاتحاد الأوروبي، جاء أن إسرائيل حققت تقدماً كبيراً. مع ذلك أشار التقرير انه ما زال أمام وزارة الخارجية الإسرائيلية تحديات عديدة، من أجل تطوير وتحسين علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، من ضمنها التحدي الإعلامي وتحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الأوروبي ، وأوصى بضرورة تعميق العلاقة مع الدول المركزية الثلاث: فرنسا وألمانيا وبريطانيا. والانضمام إلى منظمات ومؤسسات أوروبية مختلفة.

تعول إسرائيل في علاقاتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي على استغلال هذه العلاقة لاستمرار فرض نظام العقوبات على إيران، حيث يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً سياسياً واقتصادياً في نجاعته ونجاحه. ولا تفوت إسرائيل فرصة لقاء على مستويات سياسية عديدة مع الاتحاد الأوروبي للتأكيد على الخطر الإيراني، والدور الأوروبي في تسوية الصراع مع الفلسطينيين. وقد قام الاتحاد الأوروبي في حزيران العام ٢٠٠٨ بتعزيز العلاقات السياسية بين الطرفين، حيث **أعلن المجلس العام للاتحاد في لوكسمبورغ بحضور وزيرة الخارجية الإسرائيلية، عن توقيع اتفاق يقوم على تعزيز العلاقات بين الطرفين**، ويشمل هذا الاتفاق تعزيز العلاقات على محاور ثلاثة:

١. تعزيز التعاون والتنسيق السياسي بين الطرفين في قضايا مرتبطة بعملية السلام والعلاقات الثنائية.
٢. انضمام إسرائيل إلى الوكالات والبرامج الأوروبية، الأمر الذي يعزز من إمكانيات التعاون الاقتصادي والإعلامي والثقافي. وسيمكن شركات اقتصادية إسرائيلية من التنافس مع شركات أوروبية على السوق الأوروبية، وخصوصاً في مجال الالكترونيات والبرمجيات وميادين أخرى.
٣. فحص إمكانية ضم إسرائيل إلى السوق الأوروبية المشتركة، وما يتبع ذلك من فوائد جمة للاقتصاد الإسرائيلي والشركات الإسرائيلية.

وقد تضمن الاتفاق أيضا الاتفاق على تنظيم لقاءات سياسية دورية سنوية على مستويات عدة بين إسرائيل وقادة الاتحاد الأوروبي، وينضم هذا الاتفاق إلى سلسلة من الاتفاقات بين الطرفين، الأمر الذي يدل على تصاعد ايجابي في العلاقات بين الطرفين. **وقد توجت العلاقات الأوروبية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨، بقرار حلف الناتو في كانون الأول ٢٠٠٨ بإقرار اتفاق تعزيز علاقات العمل الأمنية والسياسية بين إسرائيل والحلف**، وذلك خلال اجتماع وزراء خارجية حلف الناتو، ويشمل هذا الاتفاق تعاوناً أمنياً متنوعاً ومنها:

١. توسيع التعاون المشترك في الحرب ضد الإرهاب.
٢. تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين الطرفين.
٣. زيادة عدد التدريبات العسكرية المشتركة بين الناتو وإسرائيل.
٤. تعميق التعاون في مكافحة انتشار السلاح النووي.
٥. تعميق التعاون في قضايا التسلح والتعاون والاتصالات الالكترونية العسكرية.

وفي نفس الاجتماع الذي عقد في بروكسل بمشاركة وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني، وشارك فيه ٢٧ وزير خارجية أوروبياً، اتفق الجميع، على تعميق الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وقد اعتبر الاجتماع أن هذا الاتفاق جزء من تعميق العلاقات في مختلف المجالات، ويسهم في تعميق التواصل والتنسيق الأمني بين الطرفين.

بالمقابل **ارتبط تنفيذ الاتفاق ضمن الرؤية الأوروبية بنطاق أوسع للمصالح والأهداف الإستراتجية العليا، ومنها المضي قدماً بعملية السلام، وتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ضمن معادلة حل الدولتين** لأن حل الصراع ضمن معايير عادلة يعد في المحصلة النهائية مصلحة وأولوية إستراتيجية أوروبية. وفي كل الرؤى والتصورات الأوروبية الخاصة بعملية السلام تركيز خاص على أهمية حل الدولتين اللتين تعيشان بأمن وسلام في حدود معترف بها دوليا تتماشى مع القرارات الأممية الصادرة بهذا الخصوص. واقترن هذا الموقف الأوروبي المعلن من عملية السلام مع عدم قبول التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، لان المستوطنات تحول دون خلق دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا، وقابلة للحياة.

وقد ظهرت إدانات أوروبية متعددة لسياسة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وبحسب العديد من التصريحات والبيانات الأوروبية، فان الاستيطان الإسرائيلي مخالف للقانون الدولي، ويقف ضد التزامات إسرائيل في مفاوضات انابولس، ويعيق فرص خلق دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً [٣٣]

تعد العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الأوروبية الأهم بالنسبة لإسرائيل، فحسب معطيات العام ٢٠٠٨ شكل حجم الصادرات للاتحاد الأوروبي ٣٣٪ من حجم الصادرات الإسرائيلية، وهي تأتي في المكان الأول في مجمل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى العالم، بينما تشكل الصادرات إلى الولايات المتحدة ٢٨٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، وهذا يدل على أن هذه العلاقات تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقات الخارجية لإسرائيل مع الاتحاد الأوروبي، والرغبة الإسرائيلية في تعميق هذه العلاقة، على المستويين السياسي والاقتصادي. وقد سجل العام ٢٠٠٨ ارتفاعاً بنسبة ١٠٪ في حجم التداول التجاري بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، مقارنة مع ارتفاع ٧,٥٪ مع الولايات المتحدة الأميركية. كما ارتفع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي في العام بنسبة ١١٪، بينما ارتفعت نسبة الواردات بمعدل ٨,٨٪[٣٤].

جدول يبين حجم الصادرات والواردات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي (بمليارات الدولارات)

	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الإسرائيلية
٢٠٠٢	٩،٧	١٣،٩
٢٠٠٣	٩،١	١٤،٥
٢٠٠٤	١٠،٩	١٧
٢٠٠٥	١٢،٥	١٧،٦
٢٠٠٦	١٣	١٨
٢٠٠٧	١٦	٢٠،٧
٢٠٠٨	١٧،٨	٢٢،٥

المصدر : المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي :

http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets/EU07.pdf

في بيانها على أحداث غزة في كانون الثاني ٢٠٠٩ ، شددت المفوضية الأوروبية على الأمور التالية :

١ . الدعوة المباشرة لوقف إطلاق النار الفوري

٢ . الترحيب بصدور قرار ١٨٦٠ الداعي لوقف إطلاق النار

٣ . القلق الشديد على أوضاع المدنيين في قطاع غزة وجنوب إسرائيل ، ومهاجمة مقار الأمم المتحدة وسيارات الإسعاف من قبل إسرائيل وضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع .

٤ . القلق بخصوص تهريب السلاح إلى غزة ، ومن هنا سيبذل الاتحاد الأوروبي جهوداً كبيرة لمراقبة حدود قطاع غزة مع إسرائيل من خلال إطار دولي ومنهجية متعددة الوسائل .

٥ . بقاء حل الدولتين أهم الخيارات المطروحة .

وقدت عبرت المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية على لسان لويس ميشيل عن صدمتها من قيام إسرائيل بقصف مقار وكالة الاونروا والمدارس التابعة لها في غزة ، والذي يعد مخالفاً للقوانين الدولية الإنسانية . خلال أزمة غزة الأخيرة قام وفد من البرلمان الأوروبي بزيارة القطاع بالتنسيق بين المفوضية الأوروبية وإسرائيل ووكالة الاونروا ، بهدف الوقوف على حجم الدمار في البنية التحتية ، وزيارة المدارس والمستشفيات في منطقة شمال غزة لكتابة تقرير مفصل عن الوضع العام للبرلمان الأوروبي .

اختلف الموقف الشعبي الأوروبي عن الموقف الرسمي ، فقد عمت المظاهرات الشعبية العارمة شوارع العديد من العواصم والمدن الأوروبية ، معبرة عن غضبها من سياسة إسرائيل في قتل المدنيين ، واستهداف المدارس والمستشفيات والمقرات الأممية في قطاع غزة ، ولعل الصور القادمة عبر الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى ، عن جثث الأطفال والنساء التي تم انتشالها من تحت ركام المنازل والمدارس المدمرة ، قد أشعلت موجة جديدة من الغضب الشعبي الأوروبي ضد إسرائيل وسياساتها . فقد خرجت مظاهرات بالألوف في عدة عواصم غربية منها باريس ولندن وبرلين

واستوكهولم وأوسلو ومدريد وغيرها من العواصم الأخرى، وفي بعض هذه المظاهرات تم حرق العلم الإسرائيلي، ورفعت يافطات تدين إسرائيل وسياساتها الدموية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي دفع بعض المنظمات اليهودية البلجيكية إلى تقديم شكوى إلى "مركز الفرص المتساوية والكفاح ضد العنصرية"، متهمة بعض الشخصيات البلجيكية الاشتراكية واليسارية والعمالية بإشعال نار معاداة السامية في شوارع بروكسل والمدن البلجيكية الأخرى. كما خرجت في أمستردام مظاهرات قادها اثنان من البرلمانيين. وكانت أكبر المظاهرات في مدريد حيث خرج أكثر من ٢٥٠٠٠٠ متظاهر في شوارع المدينة حاملين صور الأطفال الذي قتلوا في الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة[٣٥].

إلى ذلك **استمرت حملة مقاطعة الجامعات الإسرائيلية، والأكاديميين الإسرائيليين، وتعمقت في بعض الجامعات الأوروبية، وفي أوساط نقابات الأكاديميين، خاصة في بريطانيا**، حيث أصبحت الجامعات والكليات هناك مسرحاً لإدانة إسرائيل وسياساتها في الأراضي الفلسطينية. انتقاد إسرائيل لم يرتكز فقط على سياساتها المعادية للفلسطينيين، ومعاملتها للمدنيين بطريقة غير إنسانية مزرية، بل وصلت إلى حد اعتناق فكرة حل الدولة الواحدة في فلسطين التي تضم اليهود والعرب على حدّ سواء، بحيث يتمتع الجميع بحقوق المواطنة وواجباتها، مع ضمان الحريات الأساسية في الرأي والتعبير والاعتقاد والمشاركة السياسية في ظل دولة علمانية يستظل بها الجميع. في ظل ذلك شن السفير الإسرائيلي في لندن السيد بروسر حملة واسعة ضد اتحاد الجامعات والكليات البريطانية متهماً إياها بمعاداة إسرائيل والمؤسسات الأكاديمية فيها، بهدف شيطنتها، وإزالة غطاء الشرعية الدولية عنها، وسلبها من حقها في الدفاع عن نفسها في "مواجهة الإرهاب والإرهابيين"[٣٦].

شكلت الورقة الأوروبية حول القدس التي أعدت في العام ٢٠٠٨، وتسربت إلى الإعلام في آذار ٢٠٠٩، رؤية أوروبية متقدمة نسبيا لحل قضية القدس. وقام بإعداد الورقة سفراء دول الاتحاد الأوروبي في تل أبيب، وتضمنت انتقادات قوية لإسرائيل وسياساتها في هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتهويد المدينة المقدسة، مما يجعل الحل في قضية القدس أصعب بكثير في المفاوضات المستقبلية.

واتهمت الورقة الأوروبية إسرائيل مباشرة بإتباع سياسة مرفوضة في القدس لأنها تقوم على تسمين مستوطنات القدس، وتضخيم التواجد اليهودي في منطقة القدس الكبرى، حيث يوجد بحسب هذه الورقة، أكثر من ١٦٠٠٠٠ مستوطن يعيشون في القدس الشرقية، يضاف إليهم ١٠٠٠٠٠ مستوطن آخر يعيشون في مستعمرات محيطة بالقدس خاصة معاليه ادوميم في الشرق، وجبعات زئيف في الشمال وعتصيون في الجنوب[٣٧].

العلاقة مع تركيا

ازداد الدور التركي بروزا في المنطقة مع انتخاب تركيا عضواً غير دائم في مجلس الأمن (بأغلبية ١٥١ صوتا من ١٩٢ عضوا في هيئة الأمم)، للمرة الأولى منذ ٤٠ سنة، ويبدو أن أوساطا عديدة في العالم تعول على تركيا للعب دور الوسيط في ثلاث مناطق أساسية: الشرق الأوسط، القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان[٣٨].

ينظر بعض المحللين الإسرائيليين إلى الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل، باستغراب، إذ أن إحدى النقاط التي عززت العلاقات الإسرائيلية التركية سابقا كان وجود خصم مشترك هو سورية. فإسرائيل لديها صراع مع سورية

حول الجولان، وتركيا لديها صراع مع سورية على مناطق إقليمية في لواء الاسكندرونة وحول مصادر المياه، وهذا يدل، حسب بعض الإسرائيليين، على أن هنالك مصلحة تركية سورية وإيرانية مشتركة للنظر في مستقبل العراق، والتوزيع العرقي والطائفي فيه، فضلاً عن المشكلة الكردية[٣٩].

تفهم إسرائيل أن تركيا بصفتها عضواً في مجلس الأمن الدولي، سوف تكون متعاطفة مع القضية الفلسطينية والطرف العربي، ولكنها في الوقت نفسه لن تتخذ خطوات تهدد علاقاتها مع إسرائيل، وهذا أيضا ما تفعله إسرائيل، فان لها مصلحة بإبقاء العلاقات التركية الإسرائيلية قوية لتبقى الوساطة التركية حاضرة مع سورية وفي مواقع أخرى مستقبلا.

ويلعب الملف النووي الإيراني دوراً في العلاقة التركية الإسرائيلية، حيث تطمح إسرائيل من وراء علاقتها، إلى تعميق الحصار على إيران، وفي هذا السياق انتقدت إسرائيل زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لتركيا في منتصف العام ٢٠٠٨، ففي لقاء بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني مع وزير الدفاع التركي في تشرين الأول، أكدت على أهمية أن تكون تركيا جزءاً من السعي لعزل إيران لمنعها من الاستمرار في مشروعها النووي. وتعتقد إسرائيل أن الدور التركي مهم في عزل إيران في المنطقة، لا سيما في ظل نقاط الالتقاء الكثيرة بين إيران وتركيا، بما فيها الملف العراقي والكردي، وملفات الغاز والحقائق الجيوسياسية والإستراتيجية الأخرى.

وتعترف وزارة الخارجية الإسرائيلية أن العلاقات الإسرائيلية التركية قد تعرضت لهزة عنيفة في أعقاب الحرب على غزة، وقد حددت الوزارة لنفسها هدفاً بأن تعيد هذه العلاقة إلى مسارها الذي كان مع احتفاظ إسرائيل بمصالحها القومية والسياسية، وخاصة أن **الشراكة مع تركيا إستراتيجية** واقتصادية في ظل تغير معادلات الصراع في المنطقة، وتغير قوانين اللعبة في الشرق الأوسط[٤٠].

وفي مداخله للسفير التركي في إسرائيل ناميق ماط أمام جمهور مركز دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب في ١٢-٣-٢٠٠٩ ، تناول السفير مستقبل العلاقة التركية الإسرائيلية، وعدد بإسهاب العوامل والجسور المشتركة بين البلدين، موضحا أن الروابط بينهما متينة من حيث بعدها الاستراتيجي، كما أسهب في وصف الدور التركي التاريخي في مساعدة اليهود زمن محن ومصائب كثيرة بما فيها المحرقة النازية، إضافة إلى الدور التركي المرتقب في استئناف الوساطة بين سورية وإسرائيل تمهيداً للوصول إلى معاهدة سلام بين البلدين، وأضاف أن الديمقراطية عامل آخر جامع وموحد للبلدين[٤١].

وقد ذهب العديد من المحللين السياسيين والاستراتيجيين الإسرائيليين إلى التأكيد على ضرورة إعادة ترميم العلاقة مع تركيا بعد أن توترت أثناء حرب إسرائيل على غزة والمناوشات الكلامية والإعلامية التي صاحبت ذلك، والتي كان طيب رجب اردوغان، رئيس الوزراء التركي جزءا منها. بل إن قسما من هؤلاء الخبراء ذهب إلى حدّ القول بأن على إسرائيل أن تضغط من أجل قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، إذ أن تركيا القوية هي في الأساس جسر إسرائيل إلى العالمين العربي والإسلامي، فضلاً عن اعتبارات أخرى مرتبطة بالنموذج التركي العصري للإسلام السياسي، الذي يتجلى من خلاله التفاعل الايجابي والمتناغم بين الإسلام المعتدل والسياسة، بحيث يمكن أن تمثل تركيا نموذجاً للأحزاب الإسلامية التي يمكن أن تستلهم كثيراً من تجربة حزب الرفاه والتنمية الحاكم في تركيا.

نضيف أن الشراكة الإستراتيجية بين البلدين مدعومة بعلاقات اقتصادية وثقافية وسياحية، حيث **وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في العام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٤ مليارات دولار**، وهناك حركة سياحية نشطة ومتبادلة بينهما خاصة من الجانب الإسرائيلي، حيث تمثل تركيا مقصداً مريحاً للسياح الإسرائيليين الذين يفضلون تركيا بحكم الموقع الجغرافي، والمناخ الملائم، والطعام التركي وبساطة الحياة[٤٢]. بسبب كل ذلك اعتبر البروفسور عميكام نحماني أن حدة الغضب التركي على إسرائيل أثناء حرب غزة كانت طبيعية لأن الرأي العام التركي الإسلامي متضامن مع القضية الفلسطينية خاصة أن فلسطين كانت جزءاً من الإرث العثماني حتى التاريخ الحديث، ولأن خطوات إسرائيل التصعيدية في غزة أعاقت مرة أخرى الجهد التركي على جبهة المفاوضات السورية- الإسرائيلية، وبالتالي شعر المسؤولون الأتراك بحرج وضيق شديدين أمام الرأي العام التركي بسبب التصعيد الإسرائيلي.

العلاقة مع روسيا

شهدت العلاقات الروسية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٨ توتراً في أعقاب الحرب الروسية مع جورجيا، وكانت إسرائيل تحاول تعميق علاقتها مع روسيا خلال عهد الرئيس فلاديمير بوتين الذي شهدت فترة حكمه دوراً روسياً إقليمياً ودولياً مؤثراً[٤٣]. كانت التوقعات الإسرائيلية تشير إلى أن روسيا تحاول العودة إلى لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط، الذي شكل بالنسبة لها، منطقة إستراتيجية غابت عنها لسنوات عديدة وتريد العودة إليها، **ويتوقع محللون إسرائيليون أن تكون العودة الروسية إلى المنطقة على شكل دعم عسكري واقتصادي لدول مثل سورية وإيران**، للتصدي للهيمنة الأميركية، ومن أجل زيادة مبيعاتها من الأسلحة في المنطقة، وعلى هذا الأساس **فيتوقع خبراء إسرائيليون أن تزيد عودة روسيا إلى الساحة الشرق أوسطية من حدة الصراعات في المنطقة لدرجة المواجهة** خاصة في ظل عدم القدرة الإسرائيلية والأميركية على احتواء العلاقات الروسية مع دول وقوى "الممانعة"[٤٤].

وقد قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني في كانون الثاني ٢٠٠٨ بزيارة إلى روسيا للتحذير من إيران نووية، حيث قالت في محاضرة لها في الأكاديمية الروسية: أن التسليم بإيران نووية سوف يشجع دولاً أخرى في المنطقة على امتلاك السلاح النووي، وان المشكلة الإيرانية ليست فقط سلاحها النووي، بل تقاطع هذا السلاح مع التطرف الديني فيها، والعقيدة الأيديولوجية الشوفينية لاحمدي نجاد، وتصريحاته النارية بخصوص إسرائيل.

وتحددت العلاقة الإسرائيلية الروسية عام ٢٠٠٨ على ضوء عدة نقاط وتطورات أساسية:

١. مشاركة خبراء عسكريين إسرائيليين في تدريب وتزويد جورجيا بالسلاح.
٢. الدعم الروسي للترسانة العسكرية السورية والإيرانية، وخصوصاً برنامجها النووي.
٣. الموقف الروسي من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والانفتاح الروسي على كل أطراف المعادلة الفلسطينية بما فيها السلطة وفتح وحماس.

أسهمت الحرب الروسية- الجورجية وتسليح إسرائيل لجورجيا في توتر علاقة البلدين، وقد حاولت سورية استغلال هذا التوتر في سبيل كسب الدعم العسكري الروسي لها، حيث قام الرئيس السوري بشار الأسد في آب

٢٠٠٨ بزيارة إلى روسيا للتضامن، واستغلال الواقع الجديد من أجل كسب دعم عسكري روسي، إلا أن الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية أفشلت هذه المحاولة. فقد حاول الأسد أن يدفع روسيا لتزويده بسلاح روسي هجومي متطور، بينما حاولت إسرائيل أن تبقي على السياسية الروسية القديمة في تزويد سورية بسلاح دفاعي فقط، بالرغم من التوتر بين البلدين في أعقاب الحرب على جورجيا، إلا أن روسيا استجابت للطلب الإسرائيلي في هذا الصدد، ويعزو محللون إسرائيليون ذلك إلى رغبة روسيا في العودة بقوة إلى الساحة الشرق أوسطية، وكطرف مهم في حل معادلات الصراع في المنطقة[٤٥].

كان الموقف الإسرائيلي من الحرب الروسية-الجورجية شبيها بالموقف الأوروبي والأميركي، بحيث طالبت الطرفين بوقف أعمال القتال، والاعتراف بالوحدة الإقليمية لجورجيا. فيما ظهرت على سطح الحرب مسألة تزويد إسرائيل لجورجيا بالسلاح ، حيث طالب وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إسرائيل بوقف تسليح جورجيا، إلا أنه أشار في المقابلة نفسها إلى أن إسرائيل توقفت عن ذلك بالفعل أسبوعين قبل الحرب[٤٦]، وهو ما يدل ربما على معرفة إسرائيلية مسبقة بنية روسيا شن حرب على جورجيا، مما استدعى وقف تزويدها بالأسلحة، وهذا الموقف كان مؤشراً ايجابياً، حسب وزير الخارجية الروسي بالنسبة للعلاقة بين البلدين، إلا أن وزير الخارجية الروسي أشار في المقابلة نفسها إلى أنه يأمل بأن تتوقف إسرائيل نهائياً عن تسليح جورجيا، لأن غير ذلك سوف يمس بشكل كبير العلاقات بين البلدين في كل الميادين والمجالات، بما فيها السلاح والحسابات الإستراتيجية.

أما بالنسبة للملف الإيراني، فان **إسرائيل تعرف تماماً أنها لا تستطيع أن تحيد الموقف الروسي عن دعم إيران بأسلحة روسية بشكل كامل**، إلا أن وزير الخارجية الروسي أكد أن روسيا تزود إيران بأسلحة دفاعية فقط، وأن هذا الموقف تحديداً والموقف العام من البرنامج النووي الإيراني، ليس موجها ضد إسرائيل. وتحاول إسرائيل من جهتها المناورة مع روسيا من خلال تعميق العلاقة معها بالرغم من أن الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني، وقضية التسلح في المنطقة يكاد يكون ثابتاً، لأن إسرائيل تريد استغلال المساحة الضيقة في العلاقة مع روسيا للحفاظ على التوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة من خلال منع روسيا تزويد دول المنطقة بأسلحة روسية هجومية متطورة، لا سيما إيران وسورية.

وعلى **المستوى الاقتصادي فان الصادرات الإسرائيلية إلى روسيا في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ وصلت إلى ٤٢٠ مليون دولار، أي بارتفاع ٣٤٪** مقارنة مع الفترة نفسها في العام ٢٠٠٧، بينما هبط حجم الاستيراد من روسيا مقارنة مع الفترة نفسها في العام ٢٠٠٧ بـ١١٪، ووصل إلى ٥٦٥ مليون دولار[٤٧]. ويتضح من معطيات التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال الأعوام الأخيرة أنها تشهد ارتفاعا مع مرّ السنوات، وخصوصاً في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى روسيا، وهذا يدل أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين أصبحت تلعب دوراً محورياً في تحديد ولو بشكل محدد السياسة الخارجية لكلا البلدين. وقد كانت إحدى سمات العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلغاء تأشيرات الدخول للسياح، في أيلول ٢٠٠٨، وهذا يدل على أنهما يتجهان نحو تعزيز التعاون بينهما على صعد مختلفة، ولعل التواجد الكبير لليهود الروس داخل إسرائيل، وحجم السياحة الكبير بين البلدين من العوامل المهمة التي دفعت إلى إلغاء التأشيرات.

جدول يبين حجم الواردات والصادرات بين روسيا وإسرائيل (ملايين الدولارات)

	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الإسرائيلية
٢٠٠٣	٢٢١	٦١٨
٢٠٠٤	٣١٩	٦٨٨
٢٠٠٥	٤١٨	١،٠٥٦
٢٠٠٦	٥٢٥	١،١٤٢
٢٠٠٧	٦١٢	١،٣٩٩
٢٠٠٨ (النصف الأول)	٤٢٠	٥٦٥

المصدر: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي،

http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets/Russia.pdf

العلاقة مع الهند

سجل العام ٢٠٠٨ استمراراً لتوثيق العلاقات بين الهند وإسرائيل في مختلف المجالات السياسية، العسكرية الأمنية والاقتصادية والثقافية، وقد بات التحالف الهندي الإسرائيلي تحالفاً استراتيجياً، ومصلحة أمنية لكلا الطرفين، اللذين يتجهان إلى تعميقه أكثر فأكثر.

وفي إطار تعميق العلاقات الهندية الإسرائيلية، عقد المؤتمر الثاني لرجال الدين والذي يسمى "المؤتمر الهندي اليهودي"، في القدس في شباط ٢٠٠٨، ويأتي استمرارا للمؤتمر الأول الذي عقد في الهند في العام ٢٠٠٧.

وقد جاءت **الاعتداءات على مدينة "مومباي" لتعزز من العلاقات الإسرائيلية الهندية، في مجالات التعاون الأمني والاستخبارات ضد "الإرهاب"**، وخصوصا وأن أحد المواقع التي استهدفتها الهجمات كانت مؤسسة "حباد" اليهودية. حيث عرضت إسرائيل على الهند مساعدتها لمواجهة الاعتداءات ما أسهم في تأكيد التحالف الأمني الاستراتيجي بين البلدين اللذين يواجهان بحسب الموقف الإسرائيلي خطرا "إسلاميا"، فإسرائيل تواجه الخطر الإيراني، والهند تواجه الخطر الباكستاني، لا سيما وأن الهند وجهت إصبع الاتهام إلى باكستان بمساهمتها بشكل غير مباشر في العمليات.

وقد أشار خبراء هنود وإسرائيليون إلى أن أحد أسباب الهجمات على مومباي هي تعزيز العلاقات الإسرائيلية الهندية، ولهذا السبب استهدف المهاجمون موقع "حباد" خلال العملية..

وقد بدأت دلالات تعزيز التعاون الأمني بين البلدين من خلال صفقات الأسلحة المشتركة، حيث تحولت إسرائيل إلى مصدر السلاح الأساسي للهند، وتفوقت بذلك على روسيا في هذا المجال، فقد وقعت الهند وإسرائيل على صفقة أسلحة ضخمة بقيمة ثلاثة مليارات دولار في السنة، وأشارت التقارير الإسرائيلية إلى أن هجمات مومباي عمقت التعاون بين البلدين على صعيد عسكري من خلال تطوير مشترك للصواريخ متوسطة المدى[٤٨].

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية، سجل ارتفاع في حجم التبادل التجاري، ففي الأشهر الثمانية الأولى في

العام ٢٠٠٨، ازداد حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الهند بحوالي ٢٣ ٪ مقارنة مع الفترة نفسها في العام ٢٠٠٧، بينما ارتفع حجم الواردات من الهند في الفترة نفسها بحوالي ٧ ٪.

جدول يبين حجم الصادرات والواردات بين إسرائيل والهند (بملايين الدولارات)

	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الإسرائيلية
٢٠٠٢	٦١٤	٦٥٣
٢٠٠٣	٧١٨	٨٨٩
٢٠٠٤	١،٠٣٨	١،١٠٨
٢٠٠٥	١،٢٢٣	١،٢٧٦
٢٠٠٦	١،٢٨٩	١،٤٣٤
٢٠٠٧	١،٦١٤	١،٦٩٠
٢٠٠٨ (الأشهر الثمانية الأولى)	١،٦	١،٢

المصدر: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي:
http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets/India.pdf

العلاقة مع الصين

ظلت **العلاقات السياسية بين الصين وإسرائيل في العام ٢٠٠٨ عرضة للتأثر المباشر بالعلاقات الأميركية- الصينية**، حيث كانت الولايات المتحدة تضع عراقيل وتحفظات على أي تعميق في العلاقات بين إسرائيل والصين، وخصوصا في المجال العسكري الأمني لأنه ينعكس سلباً على توازن القوى في شرق آسيا، إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين استمرت بالنمو وبصورة كبيرة جداً في العام ٢٠٠٨.

ويعتقد خبراء إسرائيليون أن العلاقات الإستراتيجية بين الصين وإسرائيل سوف تتحسن في المستقبل، وذلك على ضوء التقارب بين الولايات المتحدة الأميركية والصين بسبب التحولات الدولية الحاصلة (العلاقة مع روسيا، الأزمة الاقتصادية وغيرها وانتخاب باراك أوباما في أميركا)، ما سينعكس ايجابياً على العلاقة مع إسرائيل[٤٩]. إلا أن تحسين العلاقات الأميركية- الصينية سوف يؤدي إلى دخول الصين كلاعب مهم في المنطقة، نتيجة الطلب الكبير على مصادر الطاقة الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا السبب فان المصلحة الإسرائيلية تقتضي تعزيز العلاقة مع الصين في حالة تعميق الانفراج في العلاقات الصينية- الأميركية. وتعلم إسرائيل أن الصين في هذا المرحلة لم تتخذ خطوات واضحة تجاه الملف النووي الإيراني سلباً أو إيجاباً، ولهذا السبب تسعى إسرائيل لجعل الصين حلقة من حلقات المواجهة للملف النووي الإيراني بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية.

وأحد الجوانب التي ستسهم في تعزيز العلاقات الإسرائيلية الصينية هي الحاجة الصينية إلى التكنولوجيا الإسرائيلية في موضوع الزراعة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى دخول شركات إسرائيلية إلى سوق المنافسة الزراعي في الصين،

وقال أحد الخبراء الصينيين إن الصين تسعى إلى تطوير الإنتاج الزراعي وتشجيع المواطنين على العمل في الزراعة، لهذا قامت في أواخر العام ٢٠٠٨ بإلغاء الضريبة على المزارعين، ويعتقد هذا الخبير أن الصين سوف تحتاج الخبرة والتكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية لتطوير منتوجها الزراعي كماً ونوعاً[٥٠].

وتمر العلاقات الاقتصادية- الصينية في حالة نمو كبير (انظر الجدول)، وقد سجل العام ٢٠٠٨ ارتفاعا في حجم الصادرات والواردات بين البلدين، فقد **ارتفع حجم التداول التجاري إلى ٢٣٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧**، أما الصادرات الإسرائيلية، فقد وصلت في العام ٢٠٠٨ إلى ١،٢٩ مليار دولار، بارتفاع بنسبته ٢٤٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧ أما الواردات من الصين، فقد وصلت إلى ٤،٢٥ مليار دولار بارتفاع نسبته ٢٢٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧[٥١].

جدول يبين حجم الصادرات والواردات بين إسرائيل والصين (بملايين الدولارات)

	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الإسرائيلية
٢٠٠٢	٤٢٧	٧٩٣
٢٠٠٣	٦١٣	١،٠٠٨
٢٠٠٤	٧٨٧	١،٤١٨
٢٠٠٥	٧٤٨	١،٨٨٨
٢٠٠٦	٩٥٩	٢،٤٢٨
٢٠٠٧	١،٠٤١	٣،٤٧٧
٢٠٠٨	١،٢٩	٤،٢٥

المصدر: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي:

http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets/2008/CHINA.pdf

إجمال

تم خلال هذا الفصل رصد أحداث إسرائيلية محلية، إقليمية، ودولية انعكست بمجموعها، وبدرجات متباينة على السياسة الإسرائيلية، وعلى إدارة إسرائيل لعلاقاتها مع الأطراف المختلفة. ففي علاقتها مع الفلسطينيين، بقيت إسرائيل وساستها في دائرة إدارة الصراع وإدارة الأزمة بعيدا عن بذل أي جهد جدي لحل الصراع من جذوره، مستفيدة من حالة الانقسام الفلسطيني، والانشطار الجغرافي بين الضفة وغزة. ومع أن إسرائيل دشنت نهاية العام الماضي بعدوانها على قطاع غزة، إلا أنها وبلا شك أسهمت في إضعاف السلطة، حيث استمرت سياسة الاعتقالات والاغتيالات والاقتحامات والتمدد الاستيطاني الهائل المعطل لإمكانية نشوء دولة فلسطينية قوية في المستقبل، فضلا عن إعاقة الحملات الأمنية للسلطة الوطنية في مدن الضفة الغربية. إن عجز إسرائيل عن تبني مقاربة مقبولة لعملية السلام، واستغلالها حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وضعف تركيبة الحكومة الإسرائيلية الائتلافية، وقضايا الفساد التي تلاحق أولمرت، إضافة إلى عدم جدية إدارة بوش في حلحلة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، كل هذه العوامل كانت وراء عدم التقدم في عملية السلام.

في إشكالية علاقة إسرائيل مع الدول العربية المحاذية لها، وبالتحديد مع سورية ومصر، ورغم رغبة أولمرت الشخصية بتحويل المفاوضات مع السوريين إلى مفاوضات مباشرة، إلا أن ضعفه الشخصي وجمود الائتلاف الحاكم، وعدم تحفز الإدارة الأميركية وعدم تشجعها للمفاوضات المباشرة مع السوريين بسبب خلافات معهم حول لبنان والعراق ومحاربة الإرهاب، حالت دون ذلك. ورغم أن مصر لها دورها ووزنها الإقليمي والاستراتيجي في المنطقة عموماً، وبالتحديد في مسرح القضية الفلسطينية، فضلا عن دورها في مفاوضات تبادل الأسرى، إلا أن المسؤولين الإسرائيليين أو بعضهم بقي ينتقد مصر علناً "لتساهلها" في قضية الأنفاق، وتهريب السلاح للفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

فيما يتعلق بالعالم الخارجي، حافظت إسرائيل على علاقة وثيقة مع أصدقائها في أميركا والاتحاد الأوروبي، حيث حافظ الاتحاد الأوروبي على مكانته بوصفه الشريك التجاري الأول لإسرائيل، بينما احتلت الولايات المتحدة المركز الثاني في علاقاتها التجارية معها. ورغم أن العلاقة مع الولايات المتحدة فيها درجة كبيرة من الديمومة والثبات من حيث مستوى التنسيق السياسي والدعم العسكري والاقتصادي، إلا أن تخوفات إسرائيلية بدأت تظهر بوادرها بعد انتخاب أوباما وسياسته المعلنة اتجاه إيران، وتعيينه لجون ميتشل كمبعوث لعملية السلام إلى الشرق الأوسط. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد حافظت إسرائيل على علاقة قوية مع المستوى السياسي الرسمي والمفوضية الأوروبية، دون أن تبرز مواقف أوروبية تشدد على حل الدولتين وضرورة وقف الاستيطان، رغم أن مراكز انتقاد إسرائيل بقيت داخل البرلمان الأوروبي، المتعدد الآراء والتوجهات السياسية، وفي أوساط الرأي العام الأوروبي الذي يرى في سياسات إسرائيل خطراً على السلم الإقليمي بالتحديد بعد أحداث غزة.

حافظت إسرائيل خلال العام الماضي على علاقات إستراتيجية واقتصادية مع تركيا رغم ظهور بعض المتغيرات الجديدة مثل العدوان الإسرائيلي على غزة والأزمة المالية العالمية، وتوقف المفاوضات السورية- الإسرائيلية والانتخابات الإسرائيلية التي أفرزت توجهات يمينية جديدة. في حين اتسمت العلاقة مع روسيا ببعض التوتر في أعقاب الحرب الجورجية- الروسية في صيف ٢٠٠٨، وبروز قضية تزويد إسرائيل السلاح والعتاد والتدريب لجورجيا، ويبدو لأي محلل استراتيجي أن إسرائيل عملت على توثيق صلاتها العسكرية والإستراتيجية مع جورجيا بهدف ابتزاز روسيا في علاقاتها مع إيران ودورها في تطوير قدرات إيران النووية.

توسعت دائرة العلاقة الإسرائيلية مع القوى الآسيوية خاصة الهند والصين من خلال إستراتيجية إسرائيلية تنظر شرقاً، وكان لكل من الهند والصين أهمية خاصة في الاعتبارات الإسرائيلية، العسكرية والإستراتيجية والاقتصادية، ومن منظور بروزهما في النظام الدولي المعاصر. فقد شهدت العلاقة الإسرائيلية مع الهند درجة كبيرة من الديمومة والتطور والاستقرار المتصاعد على اعتبار أن الدولتين متفقتان على الكثير من الملفات الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية على شاكلة التعاون العسكري المتنامي، وتبادل المعلومات ومحاربة الإرهاب وبناء شراكات سياسية واقتصادية متصاعدة، وقد كان لاعتداءات مدينة مومباي الهندية في العام الماضي دور في تعزيز الشراكات الإسرائيلية – الهندية في مختلف المجالات خاصة محاربة "الإرهاب" وتبادل المعلومات الاستخبارية.

في نفس الوقت الذي بقيت فيه العلاقة الإسرائيلية مع الصين على درجة من الثبات خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارات، إلا أن التحفظ الأميركي بقي عاملا معيقا لنمو هذه العلاقة في المجالات العسكرية والإستراتيجية بسبب التخوف الأميركي من إمكانية أن يحدث السلاح الإسرائيلي والتقنية المتطورة المصدرة إلى الصين اختلالا في موازين القوى الإقليمية شرق آسيا .

هوامش

[1] ألوف بن . المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية : ما اتفق عليه وما لم يتفق عليه . "مباط عال" ، عدد ٥٦ أيار ٢٠٠٨ .

[2] Aluf Benn, Olmert"s Legacy in the Occupied Territories: Strengthening Settelements Blocs, INSS Insight No. 65, July 27, 2008. p. 1-3

[3] Shlomo Brom, the Real Choice: Ceasefire or Reoccupation of Gaza, INSS Policy Brief, No.10, March 12, 2008, PP1-4

[4] Shlomo Brom, the Fighting in Gaza Where is it Going? INSS Insight, No. 85, Dec. 31-12-2008, pp.1-3

[5] الوف بن . لقاءات مصالح- شرط أساسي ولكنه غير كاف . عدكان استراتيجي . العدد الأول . ٢٠٠٨ .

[6] يديعوت احرونوت . ٢٢\٥\٢٠٠٨ .

[7] ألوف بن . الحاكم (الفاصل) في الحدود السورية . ميكود استراتيجي رقم ١٥ . حزيران ٢٠٠٨ .

[8] المصدر السابق .

[9] افرايم اسكولاي . لقد كان في سورية مفاعل . مجلة "مباط عال" العدد ٨١ . تشرين الثاني ٢٠٠٨ .

[10] أمير كوليك . سورية ، إسرائيل وعملية السلام- ماذا يمكن أن نتعلم من مؤتمر باريس؟ . "مباط عال" ، عدد ٦٤ . تموز ٢٠٠٨ .

[11] شلومو بروم . حل هنالك فرصة حقا؟ . عدكان استراتيجي العدد الأول . ٢٠٠٨ .

[12] ألوف بن . عدكان استراتيجي . العدد الأول .

[13] المصدر السابق .

[14] حسب استطلاع لصحيفة يديعوت احرونوت (٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨) فان ١٩ ٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون انسحابا كاملا من الجولان ، ٢٩٪ يؤيدون انسحابا جزئيا ، بينما يعارض ٥٢ ٪ إي انسحاب من الجولان .

[15] المصدر السابق ، ص : ١١ .

[16] زكي شالوم . حول مدى إمكانية تطبيق سياسة الرد الجديدة للجيش أمام حزب الله . "مباط عال" عدد ٧٦ . تشرين الأول ٢٠٠٨ .

[17] غيورا ايلاند . حرب لبنان الثالثة : الهدف لبنان . عدكان استراتيجي العدد الثاني . ٢٠٠٨ .

[18] Jermey Sharp, the Egypt- Gaza Border and its Effects on Israel-Egyptian Relations, Foreign Affairs, Congressional Research Service, Feb. 2008, p.5-11

[19] باحثة إسرائيلية متخصصة في الأمن القومي .

[20] Landau, Emily B.In the Wake of Operation Cast Lead: Egypt's Regional Position Revisited Strategic Assessment, Volume 11, No. 4, February 2009, pp 1-3

[21] اميلي لنداو . تقرير المخابرات الأمريكية : تقييم ردود الفعل الدولية . "عدكان استراتيجي" ، العدد الرابع . ٢٠٠٨ .

[22] افرايم اسكولاي . تقرير المخابرات الأمريكية : الانعكاسات والمعاني . عدكان استراتيجي . العدد الرابع . ٢٠٠٨ .

[23] انظر مثلا مقال بهذا الخصوص بشكل واضح في موقع صحيفة يديعوت احرونوت ، بعنوان "أوباما ، ماكين وإسرائيل" من تاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٨ .

[24] موقع صحيفة هآرتس ،
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?more=1&itemNo=953895&contrassID=2&subContrassID=1&sbSubContrassID=0

[25] الورقة التي قدمتها وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى مؤتمر هرتسليا في شباط ٢٠٠٩ .

[26] افرايم كام . نحو محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران . عدكان استراتيجي . العدد الثالث . ٢٠٠٩ .

[27] اميلي لنداو . الإدارة الأميركية الجديدة : تخبط وغياب الحسم في الموضوع الإيراني . "مباط عال" العدد ٩٥ . ٢٠٠٩ .

[28] روني بارط . أوباما ، ميتشل إسرائيل والمستقبل . مباط عال . العدد ٩١ . ٢٠٠٩ .

[29] المصدر السابق .

[٣٠] روني بارط . أوباما وإسرائيل : التوتر الكامن . مباط عال، العدد ٧٩، ٢٠٠٨ .

[٣١] المصدر السابق .

[٣٢] نداف أيال، حكومة نتنياهو : تحديات دولية ضخمة، الأيام ٢-٤-٢٠٠٩، ص . ١٩ ، نقلا عن معاريف

[33] http://www.delisr.ec.europa.eu/arabic/whasnew.asp?id=1086

[٣٤] حسب معطيات وزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية، قسم التجارة الخارجية .
http://www.moital.gov.il/NR/exeres/45B612FB-0829-43FA-9B30-BB3CF4CA2B65.htm

[35] http://mideasttruth.com/forum/viewtopic.php?t=9009

[36] www.telegraph.co.uk/news/worldnews/mideast/israel-ambassador-says-britain-has-become-a-hotbed-of-radical-antiisrael-feeling-html

[37] http://www.jcpa.org/JCPA/Templates/ShowPage.asp?DRIT=1&DBID=1&LNGID=1&TMID=111&FID=442&PID=0&IID=2926&TTL=The_European_Union_Report_on_Jerusalem:_Distortions_and_Omissions

[٣٨] غاليا ليندشتراوس . تركيا كعضو غير ثابتة في مجلس الأمن : آمال ومعضلات . مجالة "مباط عال" العدد ٧٨، تشرين الأول ٢٠٠٨ .

[٣٩] المصدر السابق .

[٤٠] الورقة التي قدمتها وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى مؤتمر هرتسليا في شباط ٢٠٠٩ .

[٤١] أنطون شلحت، تقرير خاص حول العلاقات الإسرائيلية- التركية، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، آذار ٢٠٠٩، ص . ١-٤

[٤٢] المصدر السابق، ص . ١-٨

[٤٣] ارنون غوتفليد . عودة روسيا بقيادة بوتين . عدكان استراتيجي، العدد الرابع . ٢٠٠٨ .

[٤٤] المصدر السابق .

[٤٥] عوديد عيران . روسيا في الساحة الدولية ٢٠٠٨ . عدكان استراتيجي، العدد الثاني ٢٠٠٨ .

[٤٦] هآرتس، ١٤/ ٩/ ٢٠٠٨ .

[٤٧] معطيات المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، أنظر :
http://www.economist.co.il/?CategoryID=1503&ArticleID=5084

[٤٨] موقع يديعوت احرونوت على الانترنت . http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3671676,00.html

[٤٩] يورام عبرون . العلاقات الصينية الأميركية بعد الانتخابات : التحولات ومعناها . عدكان استراتيجي . العدد الثاني ٢٠٠٩ . ص : ٣٧ .

[٥٠] انظر إلى الموقع الإسرائيلي على الانترنت : Page1.html/----------/1/http://idir.co.il/articles/885

[٥١] المعطيات مأخوذة من موقع الممثلية الاقتصادية الصينية الإسرائيلية :
http://www.israeltrade.org.cn/hebrew/_/_/000143/index.html